مطالب بإنشاء محاكم وشرطة أسرية ومدونة لأحوال الأسرة

الرياض - الوطن :

كشفت نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان بالسعودية الجوهرة العنقري عن مطالبات وجهت لعدد من الجهات المختصة تتضمن إنشاء محاكم أسرية، وشرطة أسرية.

وقالت العنقري في تصريح لجريدة "الوطن" إن المطالبات تضمنت إنشاء أقسام خاصة معنية بالشأن الأسري تضم في عضويتها استشاريين اجتماعيين ونفسيين ومختصين قانونيين يمكنهم من التعامل مع قضايا الأسرة، خاصة في ظل غياب كامل للثقافة الحقوقية لدى المواطنين.

وأشارت العنقري إلى أن هذه المحاكم والشرطة ليس بالضرورة أن يكون كادرها نسائياً لأن الهدف هو إيضاح القضية للمتخاصمين والوصول إلى هدف الإصلاح ولم شمل الأسرة قبل وصول القضية للقاضي.

ولفتت العنقري إلى لجنة عمل شكلت قبل ما يزيد على 6 أشهر بين جمعية حقوق الإنسان ووزارة العدل للتفاهم والاتفاق على عدد من القضايا التي تهم الجانبين، مبينة أن اللجنة قطعت شوطاً كبيراً في عملها نتيجة التفاهم البناء من الطرفين.

وقالت العنقري إن إصدار مدونة أحوال الأسرة وتوزيعها على المواطنين "رجال ونساء" يسهم في تثقيف الجانبين بالحقوق الخاصة بكل طرف، مما يمكنه من معرفة حقوقه وواجباته وبالتالي الحرص على عدم انتهاك الحقوق.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تختص بالتأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، والتأكد من تنفيذ التزامات السعودية تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفق ما ورد في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان، والتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام، والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص،

ودراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها، وإقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان.